القوات الروسية تقتل المدنيين في المناطق الخاضعة لسيطرة داعش
توثيق مجزرة مدينة القورية في الميادين بدير الزور

محتويات التقرير:

أولاً: المقدمة.
ثانياً: التفاصيل.
ثالثاً: المرفقات.
رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات.
شكر وعزاء.

أولاً: المقدمة:

تتبع مدينة القورية لمنطقة الميادين في ريف دير الزور الشرقي ويبلغ عدد سكانها ما لايقل عن 60 ألف نسمة، تخضع المدينة لسيطرة تنظيم داعش منذ تموز/ 2014

خريطة تظهر موقع المدينة

في هذا التقرير نقوم بتوثيق ارتكاب طائرات حربية يُزعم أنها روسية مجزرة ضخمة في حي الطعس في مدينة القورية حيث قام فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان بالتواصل مع عدد من أهالي المدينة وشهود العيان وناجين من الحادثة، ومع نشطاء إعلاميين محليين، ونعرض في هذا التقرير رواية واحدة، كما راجعنا الصور والفيديوهات الواردة إلينا وتحققنا من صدقيتها، وقد شرحنا للشهود الهدف من المقابلات، وحصلنا على موافقتهم لاستخدام المعلومات التي يقدمونها في هذا التقرير، ونحتفظ بنسخ من جميع مقاطع الفيديو والصور المذكورة في هذا التقرير.

أثبتت التحقيقات الواردة في هذا التقرير أن المناطق المستهدفة كانت عبارة عن مناطق مدنية ولايوجد فيها أي مراكز عسكرية أو مخازن أسلحة تابعة للتنظيمات الإسلامية المتشددة خلال الهجوم أو حتى قبله.

ماورد في هذا التقرير يُمثل الحد الأدنى الذي تمكنا من توثيقه من حجم وخطورة الانتهاك الذي حصل، كما لا يشمل الحديثُ الأبعادَ الاجتماعية والاقتصادية والنفسية.

ثانياً: التفاصيل:

السبت 25/ حزيران/ 2016 أغار طيران حربي يُزعم أنه روسي مرتين على الأقل استخدم فيهما 8 صواريخ مستهدفاً حي الطعس وسط مدينة القورية، استهدفت الغارة الأولى المنازل السكنية في الحي؛ بينما استهدفت الغارة الثانية المكان ذاته بعد وصول الأهالي والمسعفين لإسعاف ضحايا القصف الأول؛ ما أدى إلى ارتفاع كبير في عدد الضحايا والجرحى.

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مقتل 62 مدنياً، بينهم 30 طفلاً، و20 سيدة، وإصابة ما لايقل عن 30 آخرين.

أبو أحمد –تواصلنا معه عبر حسابه على موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك- ناشط إعلامي محلي زار موقع القصف وأفاد الشبكة السورية لحقوق الإنسان بمشاهداته:

«سمعت يومها تحليق الطائرة منذ الصباح، لكنه كان تحليقاً فقط ولم يتبعه قصف، قرابة الساعة 12 ظهراً اقترب صوت الطائرة أكثر وبات أوضح ومع هذا لم أستطع مشاهدتها وهذا يدلُّ أنها كانت تحلق على ارتفاع عالٍ جداً، حصلت المجزرة بعد ذلك بقليل، 4 صواريخ استهدفت حي الطعس وسط المدينة استطعت تمييز أعمدة الدخان من منزلي وبعد دقائق عادت الطائرات وقصفت مرة أخرى.

وصلتُ إلى المكان بعد نصف ساعة كانت سيارات الإسعاف ماتزال تنقل الجرحى وعشرات الجثث والأشلاء متناثرة في المكان، الدمار امتد على مساحة تفوق 300م، ومنازل سكنية سويت بالأرض بشكل كامل، أحصيت دمار ما يزيد عن 15 منزلاً وعدداً من المحال التجارية.

علمتُ من الأهالي الذين قابلتهم أن الطائرة استهدفت المكان ذاته بغارة أخرى بعد تجمع الناس لإسعاف جرحى الغارة الأولى وهذا سبب ارتفاعاً كبيراً في عدد الضحايا والمصابين، فحيُّ الطعس من أكثر الأحياء اكتظاظاً بالسكان وهو خالٍ من أي مقر لتنظيم داعش».

ثالثاً: المرفقات:

أسماء الضحايا

صورة تظهر قبراً جماعياً يضم جثث ضحايا مجزرة مدينة القورية

فيديو يُظهر ضحايا قضوا نتيجة هجوم قوات يُزعم أنها روسية على مدينة القورية

فيديو يُظهر آثار الدمار الذي خلفته هجمات يُزعم انها روسية على مدينة القورية

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات.

الاستنتاجات القانونية:

1. خرق النظام الروسي بشكل لا يقبل التشكيك قرار مجلس الأمن رقم 2139 وقرار مجلس الأمن 2254 القاضيان بوقف الهجمات العشوائية، وأيضاً انتهك عبر جريمة القتل العمد المادة الثامنة من قانون روما الأساسي، ما يشكل جرائم حرب.
2. نؤكد على أن القصف الوارد في التقرير قد استهدف أفراداً مدنيين عزل، وبالتالي فإن القوات الروسية انتهكت أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يحمي الحق في الحياة. إضافة إلى أنها ارتكبت في ظل نزاع مسلح غير دولي فهي ترقى إلى جريمة حرب، وقد توفرت فيها الأركان كافة.
3. إن الهجمات الواردة في التقرير، التي قام بها النظام الروسي تعتبر بمثابة انتهاك للقانون الإنساني الدولي العرفي، ذلك أن القذائف قد أطلقت على مناطق مأهولة بالسكان ولم توجه إلى هدف عسكري محدد.
4. إن عمليات القصف، قد تسببت بصورة عرضية في حدوث خسائر طالت أرواح المدنيين أو إلحاق إصابات بهم أو في إلحاق الضرر الكبير بالأعيان المدنية. وهناك مؤشرات قوية جداً تحمل على الاعتقاد بأن الضرر كان مفرطاً جداً إذا ما قورن بالفائدة العسكرية المرجوة.

التوصيات:

إلى مجلس الأمن:

- يجب إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة جميع المتورطين، بما فيهم النظام الروسي بعد أن ثبت تورطه بارتكاب جرائم حرب.
- إحلال الأمن والسلام وتطبيق مبدأ مسؤولية حماية المدنيين، لحفظ أرواح السوريين وتراثهم وفنونهم من الدمار والنهب والتخريب.
- توسيع العقوبات لتشمل النظام الروسي والنظام الإيراني المتورطين بشكل مباشر في ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ضد الشعب السوري.

إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان:

على المفوضة السامية أن تقدم تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان وغيره من هيئات الأمم المتحدة عن هذه المجزرة تحديداً، باعتبارها نفذت من قبل قوات نعتقد أنها روسية.

إلى المجتمع الدولي:

- في ظل انقسام مجلس الأمن وشلله الكامل، يتوجب التحرك على المستوى الوطني والإقليمي لإقامة تحالفات لدعم الشعب السوري، ويتجلى ذلك في حمايته من عمليات القتل اليومي ورفع الحصار، وزيادة جرعات الدعم المقدمة على الصعيد الإغاثي. والسعي إلى ممارسة الولاية القضائية العالمية بشأن هذه الجرائم أمام المحاكم الوطنية، في محاكمات عادلة لجميع الأشخاص المتورطين.

- دعت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مراراً وتكراراً في عشرات الدراسات والتقارير وباعتبارها عضو في التحالف الدولي، إلى تطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (ICRtoP)، وقد تم استنفاذ الخطوات السياسية عبر اتفاقية الجامعة العربية ثم خطة السيد كوفي عنان، وبالتالي لابد بعد تلك الفترة من اللجوء إلى الفصل السابع وتطبيق مبدأ مسؤولية الحماية (R2P)، الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومازال مجلس الأمن يعرقل حماية المدنيين في سوريا.
- تجديد الضغط على مجلس الأمن بهدف إحالة الملف في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية.
- السعي من أجل إحقاق العدالة والمحاسبة في سوريا عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، واستخدام مبدأ الولاية القضائية العالمية.

شكر وعزاء

خالص الشكر والعزاء لجميع الأهالي والنشطاء المحليين الذين أغنت مساهماتهم هذا التقرير بشكل فعال.

Syrian Network For Human Rights
الشبكة السورية لحقوق الإنسان